

معالي السيد أنطونيو غوتيريش
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

لاهاي، ١٤ أبريل ٢٠٢١

إعادة النظر في العقود الاجتماعية: دعوة لوضع الأشخاص في صميم أنظمة العدالة

صاحب السعادة، بعد التحية

نكتب إليكم بصفقتنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة نلتزم ببناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة، وفقاً للهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة. نأمل من خلال هذه الرسالة المشتركة أن نضع في اعتباركم التوصيات للمضي قدماً في تنفيذ جدول الأعمال المشترك على النحو المحدد في إعلان الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

نكتب هذه الرسالة وسط وباء أدى إلى تغيير المجتمعات بشكل جذري في كل أنحاء العالم، فكشف عن حالة عدم المساواة وتفاقم الظلم وساهم في إحداث موجة من الاحتجاجات والاضطرابات. وكان لهذا الوباء تأثير وخيم بشكل خاص في البلدان المتضررة من النزاعات، لكن الأصوات تتعالى في كل أنحاء العالم بالنداء إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، لا سيما توفير مزيد من الكرامة والمساواة والعدالة. لقد أظهر الوباء أيضاً قوة ترابطنا والحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي، بما في ذلك المساواة في توزيع اللقاحات. إن منع الصراع، والحفاظ على السلام، وتعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة لهي من ركائز إعادة البناء بشكل أفضل.

من هذا المنطلق، استجبنا لدعوتكم إلى إبرام "عقد اجتماعي جديد لعصر جديد" بموجب جدول الأعمال المشترك، ونتفق على أنه من الضروري إعادة التفكير في أساسيات مجتمعاتنا، حيث نعمل من أجل تحقيق المزيد من الإنصاف والمرونة والسلام والمستقبل المستدام.

يمثل تعزيز سيادة القانون جزءاً أساسياً من عملية بناء الثقة في العقد الاجتماعي، وتتطلب سيادة القانون أيضاً وضع نهج جديد يضيء على أنظمة العدالة مزيداً من الفعالية والشفافية في معالجة المظالم والتظلمات، ومعالجة عدم المساواة وبناء مجتمعات لديها القدرة على الصمود. إننا نؤمن أن تحويل العدالة، من خلال وضع الأشخاص في صميم أنظمتها، هو العامل الرئيسي لإنعاش الروابط التي تربط مجتمعاتنا معاً، وإعادة بناء الثقة بين الأشخاص والمجتمعات، والحكومات.

على الصعيد العالمي، قبل الوباء، كان ١.٥ مليار شخص يعانون من مشاكل تتعلق بالعدالة لم يتم حلها، وفق ما أظهرته البيانات المحدثة حول حجم فجوة العدالة العالمية. وتظهر البيانات أيضاً أن بعض الفئات، بما في ذلك على سبيل المثال النساء والأطفال والشباب، هم أكثر احتمالية للتعرض للظلم مقارنةً بغيرهم من الفئات، وتقع على عاتقنا مسؤولية عدم استبعاد أي شخص. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال الإفلات من العقاب، بما في ذلك ما يتعلق بالجرائم الأكثر خطورة بموجب القانون الدولي، يشكل عبئاً على المجتمعات.

يؤدي فشل أنظمة العدالة في حل مشاكل الأشخاص المتعلقة بالعدالة ومنعها إلى إضعاف العقد الاجتماعي، ويؤدي إلى عدم معالجة المظالم والعنف وعدم الاستقرار. ويؤدي الفساد الذي يشوب الجهات الفاعلة في مجال العدالة والمؤسسات التي تخدم الأقوياء وليس جميع الأشخاص المواطنين إلى تقويض الثقة في العديد من البلدان. وعندما يتعافى العالم من الوباء، يجب علينا عكس السياسات والإجراءات القسرية التي يتم اتخاذها بشكل متكرر خلال حالات الطوارئ الصحية العامة، والتي تفتقر إلى احترام حقوق الإنسان.

تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز السلام والعدالة والشمولية في المجتمعات من خلال تحقيق المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات مسؤولة تتمتع بالشفافية، وهذا يتطلب تحولاً نحو وضع احتياجات الأشخاص وحقوقهم في صميم أنظمة العدالة

والخدمات والسياسات، وتمكين المؤسسات من الاستجابة بفعالية ومصادقية. ويُفهم الوصول إلى العدالة بشكل أفضل على أنه قدرة الأشخاص على حل مشاكل العدالة ومنعها، واستخدام العدالة كمنصة للمشاركة في اقتصاداتهم ومجتمعاتهم.

لقد حظيت المبادئ التالية لتحقيق العدالة المتمحورة حول الأشخاص باعتراف من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ودعمهم، بما في ذلك [إعلان لاهاي](#)، و**خطة العمل المشتركة** لبلدان مجموعة الدول السبع الهشة الموسعة، والإعلانات والبيانات اللاحقة:

1. **وضع الأشخاص واحتياجاتهم للعدالة في صميم أنظمة العدالة.** افهم احتياجات الأشخاص ورغباتهم عندما يلتصقون بالعدالة، والعدالة التي يحصلون عليها. الاستفادة بشكل أفضل من البيانات (بما في ذلك المؤشر الجديد هدف التنمية المستدامة 16-3-3) لتحديد السياق وفهمه وتكييف الإجراءات للفئات التي من المرجح أن تتعرض للظلم.
2. **حل مشاكل العدالة.** تحويل مؤسسات العدالة وتوسيع نطاق الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية في مجال العدالة لتزويد الأشخاص بحلول عدالة تتسم بالإنصاف والشمولية والملاءمة من حيث ماهيتها ووقتها بما يؤدي إلى احترام حقوق الإنسان، وتعزيز العدالة المفتوحة واحتضان الابتكارات عالية التقنية والبدائية القائمة على البيانات والرقمنة والأدلة والتعلم.
3. **تحسين مسارات العدالة.** تمكين الأشخاص والمجتمعات من فهم القانون واستخدامه وتشكيله، وزيادة المشاركة الهادفة في العدالة، وتوفير خدمات العدالة التي تركز على الأشخاص وتساعد على تحقيق نتائج عادلة.
4. **استخدم العدالة للوقاية ولتعزيز مبدأ المصالحة.** اتخاذ تدابير للحد من العنف ووقف تصعيد النزاعات والصراعات، وبناء أنظمة عدالة موثوقة وشرعية، ومنع تكرار حدوث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومعالجة الأسباب الجذرية للظلم، واستخدام القانون للحد من المخاطر.
5. **تمكين الأشخاص من الوصول إلى الخدمات والفرص.** إزالة الحواجز القانونية والإدارية والمالية والإجرائية التي يواجهها الأشخاص في الحصول على الوثائق والوصول إلى الخدمات العامة، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية والمشاركة الكاملة في المجتمع والاقتصاد، إلى جانب تعزيز المساواة بين الجنسين.

من خلال تبني العدالة التي تركز على الأشخاص، يمكننا تقليل عدم المساواة والإقصاء، والحد من كل أشكال العنف، وتفعيل العقد الاجتماعي وإعادة بناء الثقة، مما يمكننا من دعم حقوق الإنسان بشكل أكثر فعالية، ومكافحة العنصرية والتمييز والأشكال الأخرى من الظلم الهيكلي وتلبية مطالب الجيل القادم بشكل أفضل، ولا سيما من أجل العدالة المناخية.

نحن أنفسنا نخطط للمساهمة في بناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة بطرق مختلفة، بما في ذلك من خلال تحالف عمل العدالة الذي سيكون بمثابة منصة حيث يمكن للجهات الفاعلة في مجال العدالة تبادل الخبرات. ونذكر أن بعض البلدان ستحتاج إلى دعم مؤسسي أو مالي، لتمكينها من توفير الوصول إلى العدالة للجميع. ونهدف إلى إقامة شراكات جديدة وتعزيز التعاون العابر للحدود بما يتماشى مع رؤيتكم للتعددية الشاملة والمترابطة.

نعتبر الأمم المتحدة شريكاً في هذه الجهود، وندعوكم لاتخاذ خطوات عملية لتمكين الأمم المتحدة من تحقيق الغرض المنشود، وتطوير نهج وصوت موحدين بشكل أكبر أثناء مراجعتكم استراتيجية المنظمة لسيادة القانون، والعمل بشكل وثيق مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

نحنكم على أن تدرجوا في جدول الأعمال المشترك هذا المبادئ الخمسة بشأن العدالة التي تركز على الأشخاص، ورؤية العدالة بحيث لا تستبعد أحداً، لتحديد العدالة كمبدأ توجيهي للانتعاش الاقتصادي وإعادة هيكلة المجتمع، ورفع مستوى طموحاتنا الجماعية لتحقيق هدف توفير المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠.

نحن على استعداد لدعمكم في هذه المساعي.

تمت الموافقة على الرسالة المشتركة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، "إعادة تصور العقد الاجتماعي: دعوة لوضع الأشخاص في محور العدالة"، خلال الاجتماع الوزاري من أجل بناء مجتمعات سلمية وشاملة من خلال العدالة للجميع الذي نظّمته وزارة الشؤون الخارجية لمملكة هولندا، وأمانة مجموعة الدول المهمشة +7، ومنظمة الحكماء، ومجموعة رواد السبيل من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة. تم استضافة الاجتماع افتراضياً في ١٤ أبريل/نيسان ٢٠٢١.

تم اعتماد الرسالة من قبل أفغانستان وألمانيا وإندونيسيا والبرتغال وجزر سليمان وساو تومي وبرينسيبي والسويد وسويسرا وسيراليون وفرنسا وكندا ولوكسمبورغ وليبيا وليبيريا وهولندا واليابان.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الرابط التالي: www.justice.sdg16.plus